

هل السلطة جاهزة لوقف التنسيق الأمني؟

رأسم عبيدات

أقرّ المجلس المركزي في البيان الختامي الذي صدر بعد اجتماعات استمرت يومين متتاليين في رام الله (4 و 5/ 3/ 2015)، توصية بوقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله مع حكومة الاحتلال، ودعوة «إسرائيل» كدولة احتلال، إلى تحلّل مسؤولياتها وفق القانون الدولي، بسبب عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، وسطرتها على أموال الضرائب الفلسطينية التي بذلت العديد من الدول الأوروبية الغربية جهوداً كبيرة مع حكومة الاحتلال، من أجل تثبيتها عن اتخاذ مثل هذا القرار وتطبيقه، لأنه سيؤدي من حالة التآكل في رصيد وشعبية السلطة الفلسطينية المتآكلة أصلاً، وقد يهددها بالانهيار. لجهة عدم قدرتها على دفع رواتب موظفيها، أو المصاريف التشغيلية لأجهزتها ووزارتها ومقراتها. لكنّ حكومة الاحتلال المقبلة على انتخابات ستجري في السابع عشر من هذا الشهر، رفضت الطلب الأوروبي واحتجزت عن أموال الضرائب الفلسطينية وتصرفت بها، بطريقة البلطجة، حيث اقتطعت منها 300 مليون دولار، زعمت أنها مستحقة لشركة الكهرباء القطرية «الإسرائيلية» على شركة كهرباء الشمال الفلسطينية. وسط هذه الأجراء، تعود قضية التنسيق الأمني لتطفو على السطح مجدداً، مع احتدام الصراع والمواجهة مع دولة الاحتلال، فالغاء التنسيق مطلب فلسطيني شعبي، حيث يعتبر الكثيرون أنه خدمة مجانية للاحتلال الذي يواصل كل إجراءاته وممارساته وسياساته القمعية والإذلالية في حق الشعب الفلسطيني ويغير الواقع والحقائق على الأرض، عبر «تسونامي» الاستيطان وسياسات التطهير العرقي.

وحتى على المستوى الرسمي، فقد صدرت أكثر من مرة تصريحات ودعوات ومواقف مطالبة بوقفه، ولعلّ الجميع يذكر أنه في العدوان المفتوح الذي شنه الاحتلال على الضفة الغربية، ومن ثمّ إغلاق المسجد الأقصى أمام الصليبيين ومنعهم من إحياء ليلة القدر/ 2014، وحرق الشهيد الفتى أبو خضير حيا في 2014/7/2، ومن ثمّ الحرب العدوانية التي شنتها «إسرائيل» على قطاع غزة في تموز 2014 وقتل الوزير «أبو عين»، تعالت الأصوات شعبية ورسمياً من أجل وقف التنسيق الأمني. لكنّ الذي يحدث في كل مرة، أنه ما أن يتمّ تفريق الشحنة العاطفية نتيجة هذا الحدث أو ذلك، وبعد أن تطلق التصريحات النارية المتناغمة مع الموقف الشعبي الراض لاستمرار التنسيق الأمني، في ظل استمرار الاستيطان وإجراءات الاحتلال، تعود الأمور إلى ما كانت عليه ويستمرّ التنسيق. ومن يتابع تصريحات القيادات الفلسطينية خلال الأيام الأخيرة وحجم النقاشات في هذه التصريحات حول التنسيق وطبيعة الخطوات، يصل إلى استنتاج أنّ ما يقال شيء و ما يحدث على أرض الواقع شيء آخر.

يبدو أنّ المجلس المركزي تحت الضغط الشعبي وانسداد الأفق السياسي وتعنت دولة الاحتلال، اتخذ توصيته بوقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله مع دولة الاحتلال، تلك التوصية التي سترفع إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإلى قيادة السلطة من أجل دراسة السبل الكفيلة بالتنفيذ، والسؤال المهم هنا: هل ستطبق السلطة قراراً وطنياً جازماً ومسؤولاً حيال الأمر، أم أنّ المسألة كما كان الحال في السابق مجرد تكتيكات واستعراضات؟

إذا لم يجر تطبيق قرار المجلس المركزي، وبقي في إطار المناورة والتكتيك من أجل التجاوب مع المزاج الشعبي وممارسة الضغط على حكومة الاحتلال للعدول عن قراراتها والإفراج عن الأموال المسطحة عليها، فإنّ موضوع التنسيق الأمني سيصبح سيقاً على السلطة وليس سيقاً في يدها.

إنّ التنسيق الأمني مع دولة الاحتلال يشمل التنسيق المدني والعسكري والجناي، ووقف كل هذه الأشكال يعني بالملموس أننا أمام دهن اتفاق أوسلو، ذلك أنّ أسسه وجود السلطة ووظيفتها والتزامها الأساسي هو التنسيق الأمني، وعدم قيامها بهذه المهمة وكذلك مراجعتها لاتفاقية باريس الاقتصادية، يعني عملياً حلّ السلطة وقيام «إسرائيل» بتفكيك تلك السلطة، ما يعني دخول الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي مرحلة أكثر حساسية وأشدّ تعقيداً، حيث يلغى الاعتراف المتبادل ويتمّ الذهاب إلى استراتيجية فلسطينية جديدة للمقاومة والنضال، استراتيجية تعني أنّ قيادة السلطة وأجهزتها ستكون جاهزة للمطاردة والاعتقال والاختفاء والشهادة وغيرها.

تدرك السلطة وقيادتها جيداً أنّ ترجمة هذا القرار إلى فعل على أرض الواقع، يعني أنّ حلّ السلطة في الضفة الغربية، لن يستتبعه حلّ لها في غزة، ذلك أنّ حركة حماس هي التي تسيطر على الحكم هناك، وهنا تكمن المشكلة الجدية والحقيقية من دون التوافق على تقديم واستراتيجية فلسطينية موحدة، ف«إسرائيل» قد تقدم على طرد قيادة السلطة أو اعتقال جزء منها، وتعديل سلطاتها كاحتلال مباشر على الضفة الغربية، ترده هذه السلطة وتغير قيادتها وتأتي بسلطة جديدة تتولى مهمات وطنية وخدمية، وتعمل على جعل قطاع غزة دولة فلسطينية، مشروع الدولة الموقّعة الذي رفضه المجلس المركزي.

لا اعتقد أنّ بين الفلسطينيين من يرفض قرارات المجلس المركزي، فحتى القوى الفلسطينية خارج إطار المنظمة والتي لم تشارك في اجتماعات المجلس المركزي (حماس والجهاد الإسلامي) مع قرار المجلس وقف التنسيق الأمني، لكنّ ما نحتاجه هو استراتيجية فلسطينية جديدة تتوافق عليها كل مكونات العمل الوطني والسياسي الفلسطيني، استراتيجية تحقق الوحدة الوطنية وتنتهي الانقسام، وكذلك صياغة وإنضاج برنامج وطني يتوافق عليه الجميع، مع إعادة الاعتبار إلى منظمة التحرير الفلسطينية، كمرجعية وعنوان للشعب الفلسطيني، وبما يضمن إعادة بنائها وتطويرها على أسس جديدة، بحيث تكون حاضنة لكل مكونات العمل السياسي الفلسطيني، وأن يكون هناك وحدة قائمة على أساس المشاركة الحقيقية في صنع القرار.

لكن إذا لم تتم ترجمة جديدة وحقيقية لمقررات المجلس المركزي وتوصياته، وبالذات وقف التنسيق الأمني، والتي قد يقول البعض أنها مجرد لحظة ومجرد قرار انفعالي للتجاوب مع الضغط الشعبي وللضغط على حكومة الاحتلال في قضية الرواتب والمفاوضات، وإنّ المسألة فقط في الإطار التكتيكي والاستراتيجي وهي ليست أكثر من زوبعة في فنانج يزول أثرها مع إفراج حكومة الاحتلال عن أموال الضرائب الفلسطينية والعودة إلى مربع المفاوضات العبيثة، حينها ستكون الأمور كارثية على شعبنا وقضيتنا ومشروعنا الوطني.

Quds.45@gmail.com

جمعة ننتياهو حول النووي الإيراني بلا طحين...

د. تركي صقر

انتبهت تهرات ننتياهو وتهرباته أمام الكونغرس الأميركي سريعاً إلى الفشل، رغم عواصف الوقوف والتصفيق على طريقة ديبلوماسية القطيع من أعضاء كونغرس أمنوا التصويين والاحتياز الأعمى إلى الكيان الصهيوني. الصفعة الأولى والمباشرة، جاءت على الفور من المعنى الأول بالأمر وصاحب قرار الرفض أو الإيجاب دستورياً على الاتفاق، ألا هو الرئيس الأميركي باراك أوباما عندما أزدري الخطاب بالقول إنه لم يشاهده على الشاشة وإنما قرأه على الورق. وأضاف قائلاً للصحافيين: «إنّ ننتياهو لم يأت بجديد ولم يطرح بدائل قابلة للتنفيذ، فيما يتعلق بالمحادثات بشأن البرنامج النووي الإيراني» مطالباً الكونغرس بالتصريح في تقييم أي اتفاق مع إيران، حتى يتم الانتهاء من جميع بنوده نهائياً. وقد قاطع نحو 50 ديمقراطياً الخطاب، أما الذين حضروا فأبدوا النزاعهم، واصفين الخطاب بالتدخل السافر في شأن أميركي سيادي، مؤكداً أنه لم يفعل شخص أكثر مما فعله ننتياهو لإلحاق الضرر بالعلاقات الأميركية - «الإسرائيلية» الحيوية والمهمة.

الصفعة الثانية القوية والحاسمة جاءت من الطرف الإيراني الذي مثل الأساس في المفاوضات عندما أعلن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف «أننا قريبون جداً جداً من توقيع الاتفاق»، ووصف رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني الخطاب بـ«مسرحية سياسية أجريت في الكونغرس، ما يدل على أنّ دولة كبيرة تدعي أنها تدير شؤون العالم لكنّ كياناً مختلفاً يقوم باستغلال برلمانها». وأضاف: «إنّ كياناً يمتلك 200 رأس نووي على الأقلّ يهدد بها معظم دول المنطقة، لا

يحقّ له اتهام الآخرين بالتهديد». وجاءت من غالبية الأوساط السياسية والدبلوماسية في تل أبيب وواشنطن وعواصم الغرب المعنية بالتوقيع في جنيف على الاتفاق نهاية شهر آذار الجاري، عندما ذكرت أنّ خطاب رئيس الوزراء «الإسرائيلي» الذي خصّصه لإفشال أي اتفاق مستقبلي مع إيران حول برنامجها النووي، جاء بخلاف ما سعى إليه، وقد عبر عن فشل ننتياهو في إقناع العالم بعدم جدية المفاوضات النووية مع القوى الغربية. ورأت أنّ خطاب ننتياهو لم يحمل جديداً سوى مزيد من الغطرسة والتعنت الذين سببوا له موجة انتقادات حادة من خصومه السياسيين داخل تل أبيب. ولا شكّ في أنّ نتائج تحديه للإدارة الأميركية ستعكس سلباً في الداخل «الإسرائيلي»، لا سيما أنّ حملة شرسة قد بدأت ضده لومه وتؤنبه على محاولاته تخريب العلاقة مع الحليفة الكبرى، ليعود إلى تل أبيب خالي الوفاض، مع تلويح بأوباما باستعمال حقّ الفيتو إذا ما صوت الكونغرس ضدّ مشروع الاتفاق.

لا ينبغي أنّ تُفاجأ بتصفيق أعضاء الكونغرس، فهو يؤكد المؤكّد للعرب والعالم بأنّ هذه هي حقيقة الكونغرس الأميركي: مجرد مطبّة للسياسة «الإسرائيلية»، ولكنّ ينبغي ألاّ ننقل أيضاً من حجم الخلاف الناشئ بين ننتياهو وأوباما، رغم كل ما نعرفه عن حجم العلاقة التاريخية بين تل أبيب وواشنطن، فالخطاب كشف المستور وفتح ثغرة في الجدار السميك بين أميركا وربيبها الأقرب «إسرائيل»، وأظهر بجلاء أنّ أساس مشكلة أوباما وننتياهو تتعلق بالرؤية الاستراتيجية لاستخدام القوة الأميركية في العالم: القوة الناعمة أم القوة الخسنة أولاً، على نمط جورج بوش؟

إنّ الاتفاق النووي مع إيران، هو مجرد عنوان فرعي لذلك الخلاف العام، والامتناع الأميركي عن ضرب سورية مباشرة

برّي عرض الأوضاع مع زواره

إيخهورست: الحوار ضروري للاستقرار



برّي وإيخهورست في عين التينة

عرض رئيس مجلس النواب بري الأوضاع والتطورات مع زواره في عين التينة، حيث التقى رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي، ثم استقبال النائب غازي العريضي. كما استقبل بري سفير الاتحاد الأوروبي في لبنان أنجيلينا إيخهورست، في حضور المستشار الإعلامي علي حمدان، وجرى بحث في التطورات في لبنان والمنطقة. وحسب بيان وزعته بعثة الاتحاد الأوروبي في بيروت عن الزيارة، أشادت إيخهورست، خلال اللقاء، «بدعوة الرئيس بري إلى عقد جلسة عادية لمجلس النواب، وفقاً لإحكام الدستور». ونوهت «بالعلاقة الطويلة الأمد والممتدة بين لبنان والاتحاد الأوروبي، التي تنصّ على اعتماد وتفعيل تطبيق التشريعات التي اعتمدها الحكومة، والتي سبق أن أقرها مجلس النواب»، معتبرة أنّ «هذه الخطوات ضرورية، من أجل الحفاظ على الاقتصاد، وعلى

يازجي قلد سفيرة اليونان الوسام الأنطاكي